

اتهام ابو شلبياء للفئات التي عارضت التقسيم من اجل مصالحها الخاصة ونتيجة لوقوفها آنذاك على رأس الحركة الوطنية بسبب امتلاكها الثروات في فلسطين بأنها سبب جميع الكوارث والمآسي فيه تضخيم لحجم الدور الذي لعبته هذه الفئة وفيه خلط غير منطقي بين محاولته تصوير التقسيم على انه من مصلحة الطبقة العاملة وامتقاده بخيانة القيادات الفلسطينية التقليدية عام ١٩٤٧/١٩٤٨ لانها عارضت التقسيم .

ان شعار مقاومة ورفض التقسيم عام ١٩٤٧ لم يكن ملكا لفئة واحدة او طبقة فلسطينية معينة فقد صبت في هذا الشعار مجموعة الشعارات القومية والاجتماعية لكافة العناصر التي كانت تتفاعل داخل الحركة الوطنية في فلسطين . ومحاولة نسب هذا الشعار لفئة واحدة هي القيادات التقليدية عام ١٩٤٧ لتبرير قبول الحزب الشيوعي الفلسطيني للتقسيم والارتفاع بهذا القبول الى مرتبة اعتباره عملا وطنيا ومتطابقا مع مصلحة الجماهير الفلسطينية يدل على عدم ادراك الكاتب لمدى الترابط والتلاحم بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية لهذه الجماهير .

ان لقاء القيادات « المصلحية » والجماهير الكادحة حول شعار قومي موحد لا يعني ان الشعار بحد ذاته كان خاطئا بقدر ما يعني ان الحركة الوطنية آنذاك كانت تعكس التركيب السياسي والاجتماعي القائم في فلسطين ، وان هذا التركيب قد مكن فئة ضئيلة (بغياب المؤسسات الديمقراطية) من تصدر مراكز القيادة على اساس قومي محافظ ودلع بفئات سياسية اخرى الى منزلقات فكرية على اساس اجتماعي بحت وقد انكشفت خطورة هذين الاتجاهين اذا انفرد احدهما في حسم القضية ، مع مرور الزمن ومع انكشاف ما يعنيه تقسيم فلسطين عمليا واتامة دولة اسرائيلية على اراضيها . لهذا فان استنتاج ابو شلبياء بان الثورة العربية الكبرى او ما يسميه بالنكبة الهاشمية « قد ساهمت في وضع البلاد تحت الاستعمار الغربي ولعبت دورا كبيرا في محاربة الحل العادل للقضية الفلسطينية الداعي الى اقامة دولتين في فلسطين » (ص ١٦) هو استنتاج يضع العنوان الصحيح على ظرف الغلاف ولكنه يخطئ في الرسالة التي داخل الظرف فيوجهها الى شخص آخر . ان هذا الاستنتاج يسقط من اي حساب عقلاني لانه لا يوجد هناك

للشعب اليهودي في فلسطين او وجوده كجزء من سكانها الاصليين ولكنه اتخذ نتيجة تأمر سياسي لعبت فيه المصالح الاستعمارية البريطانية والامريكية والصهيونية الدور الاول . وقد بدأت مراحل هذا التأمر بمنح الحكومة البريطانية وعد بلفور للورد روتشيلد واشرافها بعد ذلك على تنظيم الهجرة اليهودية اللاشعرية الى فلسطين وانتهت المرحلة الاولى من هذا التأمر باعلان الدولة الاسرائيلية والحماية الدولية التي منحتها اياها الدول الكبرى . اذن فالقول هنا بأن « الشعبين الفلسطيني واليهودي » قد رحبا بحل التقسيم وآمنا به عند اعلان الامم المتحدة له سنة ١٩٤٧ (ص ١١) ليس فقط تجنيا على حقائق التاريخ ولكن يوجد فيه تجن اكثر على نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته للانتداب وللتقسيم وللوجود الاسرائيلي .

اذا كان من الممكن فرضا لكاتب فلسطيني ان يكون قد سها عن ما حدث في فلسطين منذ عام ١٩١٧ فانه من غير الممكن ان يسهو عن مشاعر الشعب الفلسطيني تجاه التقسيم عام ١٩٤٧ ، واذا كان الكاتب يذكر « ان حزب العمال والحزب الشيوعي الفلسطيني قد ايدا اقامة دولتين في فلسطين ، وهذا يعني ان الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني قد ايدت ذلك الحل وباركته » (ص ١٢) فانه يرتكب هنا عدة اخطاء في جملة واحدة عدد كلماتها خمس وعشرون كلمة ، فبجانب خطأ التعميم والتبسيط الساذج لامور اكثر تعقيدا واعبق جذورا فانه ينسب مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٤٧ الى جزئين لا غيرهما دون ان يقدم على ذلك دليلا ملموسا واحدا سوى اعتقاده هو بذلك .

ولاجل اسقاط منطق هذه الجملة وما بناه الكاتب من هرطقة فكرية على هذا المنطق يجب اولا التفريق بين عدة مسائل أهمها ثلاث : (١) هل كانت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني تمثل عام ١٩٤٧ حقا (وفي مسألة تومية) الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني خاصة والمسألة تتعلق باقتطاع جزء من وطنه واقامة دولة صهيونية عليه . (٢) ألم يع الحزب الشيوعي الفلسطيني آنذاك ان التقسيم كان سيجر على العمال والفلاحين مصائب وخسائر تفوق في حجمها وشدهتها المصائب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تجرهما عليهم عمليات الاستغلال للاراسمال الفلسطيني المحلي ؟ (٣) ان